المركز الجامعي تيبازة
معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
مخبر المقاولاتية وتنمية السياحة
فرقة بحث تعزيز رأس المال البشري في إطار تحقيق التنمية المستدامة

شهادة مشاركة

تتشرف هيئة ملتقى "دور رأس المال البشري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: استراتيجيات وتحديات المستقبل"،
بالمركز الجامعي تيبازة ،يوم 01 ديسمبر 2024 بمنح السيدّ(ة):

عمار مراتي – جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل-

نظير مشاركته(ا)بمداخلة علمية تحت عنوان:
"التنمية المستدامة: مفهومها ،ابعادها ،ومؤشراتها واهم متطلبات تحقيقها"

رئيس الملتقى	مدير(ة) المخبر	مديرالمعهد
ملتقى وطني	مخبر البحث: المقاولاتية وتنمية السياحة	

التنمية المستدامة: مفهومها ،ابعادها ،ومؤشراتها واهم متطلبات تحقيقها

Sustainable Development: Its Concept, Dimensions, Indicators and MostImportant RequirementsFor Achieving It–

الباحث الأول :د.عمارمراتي ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، ammar.merati@univ-jijel.dz
الباحث الثاني :د.أميرة معايش، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،amira.maiche@univ-jijel.dz

ملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على موضوع التنمية المستدامة في هذا العصر حيث أصبحت ضرورة لا مفر منها لما تعاني منه البيئة من تدهور وتلوث يهدد الكائنات الحية، حيث تواجه مختلف الدول مشكلات وتحديات متعددة متصلة بتأثيرات نمطها التنموي على البيئة، حيث أسفر هذا النمط عن ظواهر تمثل تحديات متزايدة العبء، مثل تناقص الأراضي الخصبة، زيادة التصحر، تدهور جودة الأراضي، إضافة إلى تناقص كميات المياه العذبة، ويزداد الوضع سوءا بالاستغلال المفرط للموارد المتاحة المحدودة حيث يؤدي الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة إلى انخفاض المخزون المحلي من هذه الموارد والذي يقود بدوره إلى اختلالات بيئية واقتصادية تلقي عبئا ماليا وإداريا على صانعي القرار في الدول حاليا وفي المستقبل، وهو ما يتطلب التصدي للاختلالات الهيكلية في اقتصادات وتنويع الأنشطة الاقتصادية فيها بما يضمن التوازن في استهلاك الموارد البيئية المتاحة بطريقة مناسبة .

وعليه صار من الضروري إدخال عنصر البيئة ووظائفها المختلفة عند وضع السياسات القومية، بشكل يسمح بمراعاة الأبعاد البيئية المختلفة عند اتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة، الموارد البيئية،ابعاد ومؤشرات،متطلبات .

تصنيفات JEL:

Abstract:

This research paper came to shed light on the topic of sustainable development in this era, as it has become an inevitable necessity due to the environmental degradation and pollution that threatens living organisms, as various countries face multiple problems and challenges related to the effects of their development pattern on the environment, as this pattern has resulted in phenomena that represent increasingly burdensome challenges, such as the decrease in fertile lands, increased desertification, deterioration of land quality, in addition to the decrease in fresh water quantities, and the situation worsens with the excessive exploitation of limited available resources, as excessive consumption of renewable natural resources leads to a decrease in the local stock of these resources, which in turn leads to environmental and economic imbalances that place a financial and administrative burden on decision-makers in countries now and in the future, which requires addressing structural imbalances in economies and diversifying economic activities in them to ensure a balance in the consumption of available environmental resources in an appropriate manner. Accordingly.

It has become necessary to introduce the environmental element and its various functions when developing national policies, in a way that allows for taking into account the various environmental dimensions when making decisions.

Keywords: SustainableDevelopment, Environment, EnvironmentalResources, Dimensions And Indicators, Requirements.

مقدمة:

تعتبر التنمية إحدى وسائل الارتقاء بالإنسان والمجتمع، إلا أنها أصبحت وسيلة لاستنفاذ الموارد الطبيعية للبيئة وزيادة الضرر بها، وعليه يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل، لذلك فإن هناك حاجة ملحة للحفاظ على المخزون من الموارد البيئية وبخاصة تلك غير المتجددة وذلك من خلال الاستخدام الرشيد والأمثل لها، وبذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد لأزمة التنمية وهدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها، ومن ميزاتها أنها توفق بين العنصر البيئي من ناحية والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى.

لقد لقي مفهوم التنمية المستدامة اهتمام العالم وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات وطنية رسمية وشعبية تطالب بتطبيقها.

مما سبق تتضح لنا معالم إشكالية البحث والتي تمت صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو مفهوم التنمية المستدامة ؟

وتتفرع منه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:**ما هي أبعاد التنمية المستدامة؟و ماهي اهم مؤشراتها؟ومتطلبات تحقيقها؟**

❖ **أهدافالدراسة:**تسعىهذهالدراسةإلىتحقيقالأهدافالتالية:

-الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة .

- معرفةاهم ابعاد ومؤشرات التنمية المستدامة.

-التطرق لمتطلبات تحقيقالتنمية المستدامة.

❖ **هيكل الدراسة**

فمن خلال هذه الورقة البحثية تم التطرق إلى مفاهيم نظرية حول متغيرات الدراسة بداية بالتنمية المستدامة، ثم تطرقنا لاهم الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة، مرورا في المحور الثالث بمؤشرات قياس التنمية المستدامة وفي الأخير تناولنا بالدراسة متطلبات تطبيق التنمية المستدامة ،وللإجابةعلىالإشكاليةالمطروحةقسمتهذهالورقةالبحثيةإلىالأجزاءالتالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المحور الثاني: الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة .

المحور الرابع: متطلبات تطبيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة:

وردت تسميات عدة للتنمية المستدامة منها التنمية المتواصلة، التنمية المستمرة، التنمية المتداعمة، التنمية القابلة للاستمرار،كمايتكون مصطلح التنمية المستدامة من كلمتين هما:

التنمية والاستدامة و يتمثلمعناهما اللغوي في:

❖ **لغة:**

- **التنمية لغة:** من نما ومشتقاتها: نما، ونماء، فيقال: نمى المال أي زاد وكثر وهي مصدر للفعل نمى، فيقال: نمى تنمية ونمى الشيء، أي جعله ناميا(معلوف ،الطلاب ،البستاني،1998 ،ص839)[1].
- **الاستدامة لغة:** من دام يدوم من باب نصر، ودام يداوم من باب علم دوما ودواما وديمومة ثبت وامتد، ودام الشيء سكن واستمر. واستدمت الأمر تأنيت فيه، وداوم على الأمر واظب عليه، وأدام الشيء إدامة جعله دائما والأمر داومه (بن حماد الجوهري، 2005، ص63) [2].

❖ **اصطلاحا:**

يعد مفهوم التنمية المستدامة مفهوما متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني لهذا ظهرت تعاريف متنوعة ومتعددة ومتداخلة ،وإن التداخل بين التعاريف هو أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة في المرحلة الراهنة، ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة لتوضيح هذا الخلط من خلال إجراء مسح شامل لأهم تعريفات هذا المفهوم واستطاع التقرير حصر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة وقد وزع التقرير هذه التعاريف على أربع مجموعات هي (عتروس، 2018 ،ص81)[3]:

- **التعريفات البيئية:** تركز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية.
- **التعريفات الاجتماعية والإنسانية:** تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد للمدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية في الأرياف.
- **التعريفات الاقتصادية:** إذ تنظر إلى التنمية المستدامة من خلال اتجاهات رؤية الدول الصناعية من جهة والدول النامية من جهة أخرى، حيث ترى الدول أن التنمية المستدامة تعني إجراء تخفيض

عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فإن التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

- **التعريفات التقنية**: تركز هذه التعريفات أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض والضارة بالأوزون.

في حين تعرف الفاو**التنمية المستدامة** بأنها " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية و لا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (دوناتورمانو،2003،ص56)[4].

يعرف إدوارد باربير**التنمية المستدامة**على انها " ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، بأكثر قدر من الحرص على الموارد المتاحة الطبيعية، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة".

من التعريفات السابقة نجد أن هناك شبه إجماع نظري بأن المساواة سواء بين أفراد الجيل الحالي من جهة أو بين الأجيال المختلفة من جهة أخرى تعتبر عنصرا أساسيا للمفهوم كما أن التنمية المستدامة لها اهتمامين رئيسيين، تركز على حماية البيئة ورفاهية الإنسان ذلك لأن عدد السكان في تزايد يقابله تناقص في الموارد الطبيعية، لذا فإن أهم هدف للتنمية المستدامة هو الوصول غلى معدل ثابت لنمو السكان على مستوى العالم، لأن زيادة السكان يؤدي إلى زيادة استنزاف الموارد الطبيعية وبالتالي زيادة التلوث البيئي.

إن العرض السابق لمفاهيم وتعريفات التنمية المستدامة يمكننا من التعرف على فلسفة التنمية المستدامة والتي تتمثل في ما يلي (سلام ،محمد علي، 2014 ،ص160)[5]:

- إن للإنسان الحق في الحياة بمستوى لائق حاضرا ومستقبلا في إطار تنمية حقيقية
- ليس من حق الإنسان في المجتمع تبديد أو استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية حاضرا وذلك لضمان استمرارية التنمية ومستقبلها.
- يتوقف استمرار وتواصل التنمية في المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة وتنظيمه لاستخدام الموارد المجتمعية وتنميتها ومن ثم فإن الإنسان يعد من أهم موارد وثروات المجتمع.
- إن التنمية المستدامة تقوم على أساس التنسيق المحلي والعالمي بين الدول النامية والمتقدمة بالإضافة إلى الحاجة للتعاون بين كل القطاعات.
- إن التنمية المستدامة تقوم على فلسفة المشاركة بمعناها الواسع حيث أنه لابد من اشتراك السلطات المحلية والقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وكذلك السكان بكافة فئاتهم ومستوياتهم في الأنشطة المخططة للتنمية والتغيير، مما يؤدي إلى فتح الحوار لأفكار جديدة وعرض القضايا المراد تناولها ومن ثم يعمل ذلك على استمرارية عملية التخطيط وعدم توقفها.

2- المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة:

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يأخذ مكانه من خلال المؤتمرات والقمم التي انعقدت من أجل بلورته وكان الغرض هو أن يستنبط مجموعة من الأهداف القابلة للتطبيق على نطاق العالم، وفي ما يلي أهم هذه القمم والمؤتمرات (كافي، 2013، ص79)[6]:

- **اتفاقية لندن 1954:** تتعلق بمكافحة التلوث البحري الناتج عن عمليات التفريغ العمدي للنفط من السفن.
- **اتفاقية باريس 1960 واتفاقية بروكسل1963 :**المتعلقة بالمسؤولية المدنية في ميدان الطاقة النووية.
- **معاهدة موسكو 1963:** المتعلقة بوقف التجارب الذرية
- **معاهدة موسكو 1967:** المتعلقة بالمبادئ التي تحكم استكشاف الفضاء الخارجي.
- **معاهدة بروكسل 1969:** المتعلقة بمعالجة القواعد المنظمة للإجراءات الضرورية لحماية الشواطئ في حالات وقوع كوارث في أعالي البحار.
- **اتفاقية بروكسل1969:** المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالنفط.
- **اتفاقية بروكسل1970:** والمتعلقة بالصيد وحماية الطيور.

- **اتفاقية بروكسل 1971:** والمتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بالنفط.
- **اتفاقية باريس 1972:** والمتعلقة بحماية التراث الطبيعي والثقافي.
- **مؤتمر ستولكهوم 1972:** أطلق عليه مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة وكان بمثابة منصة أولية لبروز بعض دلالات مفهوم التنمية المستدامة.
- **مؤتمر ريو دي جانيرو 1992(قمة الأرض الأولى):** في جوان 1992 انعقدت قمة الأرض الأولى في ري ودي جانيرو بالبرازيل وقد خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية.
- **مؤتمر كوبنهاغن 1995:** تم التركيز فيه بدرجة أكبر على مسألة التنمية الاجتماعية، حيث سمي هذا المؤتمر بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
- **المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002:** يعتبر هذا المؤتمر الذي أطلق عليه تسمية "قمة الأرض الثانية" من بين أضخم المؤتمرات الدولية في هذا المجال، واستعرض المؤتمر مختلف التحديات والفرص التي من شأنها التأثير على إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة.
- **مؤتمر بالي 2007:** تم عقد هذا المؤتمر للتوصل لتفاهم حول مكافحة ارتفاع درجة حرارة الأرض فيما بعد 2013 وابرام اتفاق جديد تحت مظلة الأمم المتحدة.
- **قمة المناخ بكوبنهاغن 2009:** حول قضية مكافحة التغير المناخي والاحتباس الحراري، تهدف إلى خفض درجة الاحتباس أفاق عام 2020.
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 بري دي جانيرو:** وقد كان هذا المؤتمر بمثابة لتقييم أربعين سنة من تاريخ انعقاد مؤتمر ستولكهوم.

3- خصائص التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تمس كل جوانب الحياة بكل ما يميزها من قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات وأساليب إنتاج وأوضاع عمرانية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وتقدم علمي وتكنولوجي لإشباع الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع والوصول بهم إلى الأسمى والأرقى والأفضل، وفقا لجملة من الخصائص التي تتميز بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

من خلال تعدد تعريفات التنمية المستدامة نميز الخصائص التالية للتنمية المستدامة(بن علية،2018،ص18)[7]:

- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الأخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- التنمية المستدامة يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- التنمية المستدامة هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية
- التنمية المستدامة تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرارية الحياة.
- التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد وإن الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين الجيل الحالي والثاني بين الجيل الحالي واللاحق.

المحور الثاني: الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة

1- أهداف التنمية المستدامة

تحاول التنمية المستدامة من خلال دورها الرئيس المتمثل بالدرجة الأولى في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتقليل المخاطر البيئية التي تسببها مختلف النشاطات فضلا عن التوفيق بين مجموعة من الجوانب الاجتماعية، تسطير مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

1-1-الأهداف الاقتصادية:

- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
- استخدام التطور التكنولوجي في تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك من خلال توعية الشعوب بضرورة استخدام التقنيات الحديثة استخداما يضمن التوفيق بين تحقيق الأهداف وتقليل الآثار السلبية على البيئة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بين هذه البلدان
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

1- 2-الأهداف البيئية:

- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- محاربة ظاهرة الاحتباس الحراري التي تعتبر الخطر الأساسي الذي يهدد التنمية، حيث تم اتخاذ الإجراءات الضرورية لمحاربة هذه الظاهرة وتبعاتها، وذلك بتوقيع اتفاقية في شهر أفريل 2016 بباريس من طرف 175 دولة تضمن عدم ارتفاع درجات الحرارة بأكثر من درجتين.
- التسيير المستدام للغابات ومحاربة التصحر، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن 7,3 مليون هكتار تتلف سنويا في الفترة (1990-2000) كما أن أكثر من 7000 نوع من النباتات كانت محل متاجرة غير شرعية في 120 دولة سنة1999.

- تحسيس الأفراد وزيادة وعيهم بالمشاكل البيئية المتفاقمة وحثهم على ضرورة المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة، كما تعتبر التنمية المستدامة الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة وبالتالي تحث على استخدامها بطريقة عقلانية.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثارها.

1-3-الأهداف الاجتماعية:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الشكل رقم (01): الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة

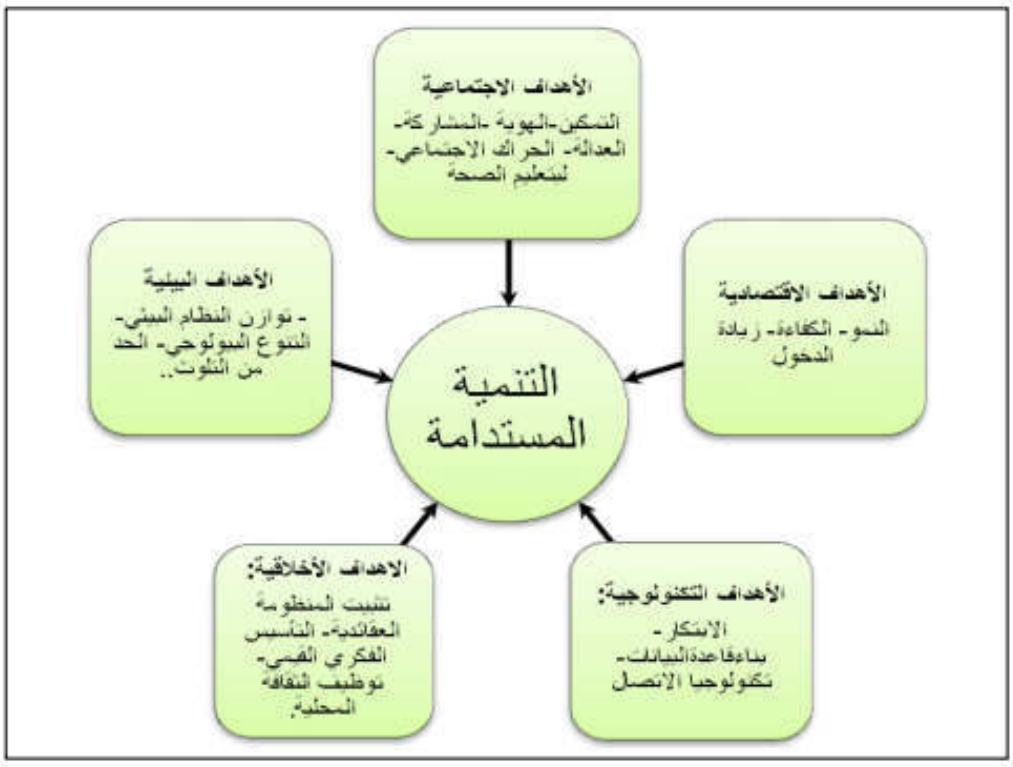

المصدر: عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة،فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،ط1، دار الصفاء، الأردن، 2007، ص41.

2- مبادئ التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها، ونذكر من بينها ما يلي(المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2006 ، ص ص 54-55)[8]:

- **مبدأ الحكم الراشد:** لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم في المستويات المحلية والوطنية على الشفافية في صنع القرار، ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسؤولية ومسألة المحاسبة في التنفيذ.
- **مبدأ لامركزية السلطة والتفويض:** من الضروري تحقيق لا مركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن، حيث تنتقل الاختصاصات والمسؤوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية والمحلية.

- **مبدأ العدالة بين الأجيال:** يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية تلك الثروات، حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.
- **مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي:** يدعو هذا المبدأ إلى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع، علما بأن عدم الإنصاف الاجتماعي بين الجيل الحالي قد يؤدي إلى الإحباط الاجتماعي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وتدميرها.
- **مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية:** يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية حيث تستخدم الموارد المتجددة بطريقة لا تتجاوز قدرتها على التجدد، وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن بقاءها واستمراريتها على المدى الطويل.
- **مبدأ الملوث يدفع (تغريم الجهة المتسببة في التلوث):** يدعوا هذا المبدأ إلى أن الجهة التي يتسبب نشاطها في التلوث تقوم بدفع رسوم مقابل ما تسببت به من تدهور للبيئة.
- **مبدأ المسؤولية المشتركة:** من أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب شعور الجميع بمسؤوليتهم تجاه الحد من اختلال توازن واضطراب البيئة.
- **مبدأ الوقاية:** تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه، وعلى هذا الأساس يجب تجنب كل الأنشطة التي تمثل تهديدا للبيئة ولصحة الإنسان.

3- الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

تبنى مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 حول قمة الأرض فكرة التنمية المستدامة وجعلها أساس خطة العمل التي وضعها للقرن 21،وأصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع وبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي الممارس في الصناعة والزراعة وغيرها.

تتمثلأبعاد التنمية المستدامة فيما يلي (بن علية،2018،ص ص24-25)[9]:

3-1-البعد الاقتصادي:

إن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي يستدعي تدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد الأخضر حتى تتوفر أدوات اقتصادية جيدة تساعد على:

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية نظرا لنضوب الموارد كان لابد من تأكيد الاستخدام المتوازن لها بما لا يتجاوز قدراتها على التجدد.
- التركيز على الاستثمار في البحث والتطوير لمصادر الطاقة البديلة وزيادة كفاءة استعمالها من أجل التقليص من مستويات التلوث، والتوجه نحو اعتماد النقل المنخفض الكربون.
- تنفيذ سياسات خاصة بالمؤسسات لتحفيز ومراقبة الأداء البيئي.
- توظيف المعرفة والقدرات والمهارات التي يملكها الأفراد لتطبيق السياسات الخاصة بالبيئة.
- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من لأفراد المجتمع.
- تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع، والعمل على الحد من مشكلة البطالة.
- العمل على الارتقاء بالجودة في إنتاج منتجات صديقة للبيئة قابلة لإعادة التدوير.

2-3-البعد الاجتماعي: في مجال الوسائل الاجتماعية تبرز فكرة التنمية المستدامة كركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تظلم المرأة والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء، فالعدل الاجتماعي هو أساس الاستدامة ويقتضي هذا عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع سبله إليها:

- المساواة في التوزيع، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
- التمكين، أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
- المشاركة الشعبية والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.
- التضامن والتآزر بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات.
- الديمقراطية في الحكم، فعلى المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية.

3-3-البعد البيئي: يندرج تحت هذا البعد قواعد أساسية حددت في كل ما له علاقة بحماية الثروات الطبيعية من تربة وماء وهواء ونبات وحيوان وترشيد استغلالها، ويشتمل على:

- الحد من إتلاف التربة ومن الاستعمال المفرط للمبيدات.
- حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة.
- ضرورة الحفاظ على المحيط المائي بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه
- الحفاظ على ملاجئ الأنواع البيولوجية الحيوانية والنباتية من الانقراض والاستنزاف.
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري، والتقليل من انبعاث الغازات المسببة لهذه الظاهرة والتي أدت إلى ذوبان جبال الجليد في كثير من المناطق وبروز ظاهرة الأمطار الحمضية الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغير في كوكب الأرض والتأثير على الفرص المتاحة للأجيال المقبلة على العيش.

الشكل رقم (02): تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

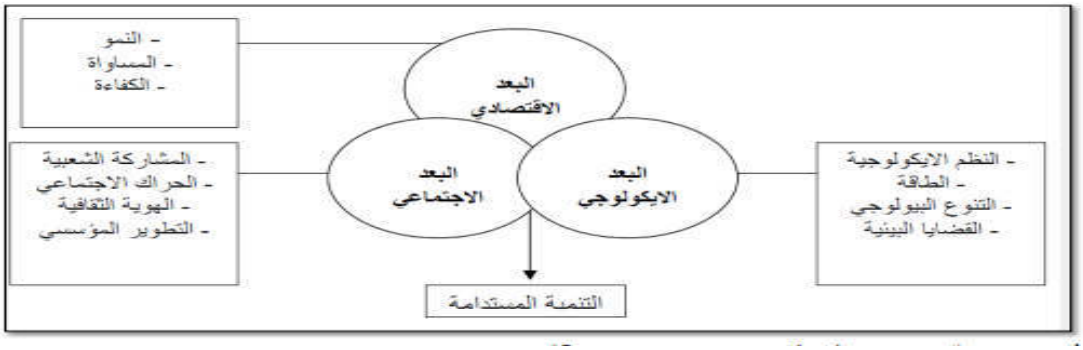

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2007، ص42.

المحور الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة ومتطلبات تطبيقها.

1- مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

مؤشر التنمية المستدامة هو المؤشر الذي يساعد على توضيح أين نحن أي طريق سوف يتجه إليه المجتمع، وكم هو البعد عن الهدف المنشود والمؤشر الجيد هو الذي يحدد المشكلة قبل وقوعها ويمكن توضيح الأنواع الرئيسية لهذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية كما يلي(جباري ،2018 ،ص ص123-126)[10]:

1-1-المؤشرات الاقتصادية: أن المؤشرات الكلاسيكية مثل متوسط دخل الفرد في البلد والدخل الوطني الخام غير كافية لأنها قد تخفي ورائها خللا في توزيع ثروات البلد على المواطنين وانعدام العدالة في توزيع ثمار النمو الاقتصادي على فئات المجتمع كما أنها لا تعطي اهتماما لمدى استنزاف الثروات الطبيعية المحدودة وهو ما يحرم الأجيال القادمة حقها الاستفادة من هذه الثروات، ويمكن اعتماد جملة من المؤشرات الاقتصادية نذكر أهما:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يبين هذا المؤشر النمو الاقتصادي ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا هاما من عناصر نوعية الحياة وهو مؤشر من مؤشرات القوة الدافعة يقاس بالدولار الأمريكي.
- **الاستثمار الإجمالي الثابت** كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: هذا المؤشر يقيس نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج ويعبر عنه كنسب مئوية.
- **صادرات السلع والخدمات** كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات: يبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد ويعبر عنه كنسبة مئوية.
- **نصيب الفرد من استهلاك الطاقة:** يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما و وحدة القياس هي الميغاجولMéga Joule.
- **رصيد الحساب الجاري:** رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي يبين فائضا أو عجزا كما يبين مدى سرعة تأثر الاقتصاد سلبا وهو يقاس كنسبة مئوية.
- **مجموع الدين الخارجي:** يقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.
- **صافي المساعدة الإنمائية الرسمية:** يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي ترمي إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد بصورة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

2-1-المؤشرات الاجتماعية: وهي مؤشرات تركز على القضايا الاجتماعية لكل بلد، مثل المساواة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة والمشاركة في اتخاذ القرارات وتساوي الفرص في الحصول على الخدمات العامة ومن أهم هذه المؤشرات المقدمة في هذا الإطار ما يلي:

- **مؤشر الفقر البشري:** هو مؤشر مركب يشمل ثلاث أبعاد وهي:حياة طويلة وصحية، توافر الوسائل الاقتصادية، المعرفة

- **معدل البطالة:** ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.
- **نوعية الحياة:** يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان وكذلك السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.
- **التعليم:** يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.
- **معدل النمو السكاني:** يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية.

1-3-المؤشرات البيئية: هناك جملة من المؤشرات نذكر منها ما يلي:

- نصيب الفرد من الموارد المائية.
- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة.
- التصحر.
- التغير في مساحات الغابات.
- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا.

1-4-المؤشرات المؤسسية: يمكن لنا أن نلخص هذه المؤشرات في ما يلي:

- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة.
- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة.
- الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة.
- مستخدمو الأنترنت لكل 100 نسمة.

المحور الرابع:متطلبات تطبيق التنمية المستدامة

1-متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

أصبح من الضروري العمل على حماية البيئة وذلك بتحديد المشكلات البيئية ودراسة أوضاعها وإدماج الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية وإتباع أساليب تكنولوجية جديدة ووضع الاعتمادات المالية لإحداث

الإصلاحات المناسبة في البيئة، ولابد من توسيع مساحات الحوار والتفاوض الدولي ونشر الوعي البيئي على وجه التحديد حيث أن هذا يولد داخل الإنسان دافعا أخلاقيا للمحافظة على موارد البيئة من التلوث والاستنزاف.

لتحقيق التنمية المستدامة في الجانب البيئي بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد، ويمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي (شحاتة ،عوض، 2016، ص ص130-135)[11]:

- **دور الفرد في التنمية المستدامة:** إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده، فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان من أجل توفير حياة أفضل له وهو الأساس في بناء هذه التنمية.

- **دور الأسرة في التنمية المستدامة:** للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده ويحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح، ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر، فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئتها فإن الأولاد سيكونون كذلك، إذن الأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة.

- **دور المجتمع:** يؤدي المجتمع دور بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، فالمجتمع هو المحرك الأساسي في عملية التنمية الأساسية وذلك من خلال وجود مجتمع واع ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته، مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية، وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ على بيئتها ومحيطها وتحرص على أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يدعوا الحكومات والمنظمات الدولية إلى العمل وتعزيز مشاركة المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة.

- **دور القطاع الخاص:** إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تهدف إلى الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه وتؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي و

الرسمي، ولا نختلف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

- **الدور الحكومي:** إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل لا تعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها، بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد.

- **دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة:** في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دورا مهما في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانيات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

- **دور الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة:** تعد المعارف والمعلومات بالطبع عنصرا أساسيا لنجاح التنمية المستدامة حيث تساعد على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وتساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف، غير أنه لابد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين .

الخاتمة:

إن التنمية المستدامة من خلال مبادئها وأبعادها ومؤشراتها تعتبر نمط تنموي جديد يمتاز بالرشد والعقلانية، ويتفاعل مع مختلف النشاطات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي، حيث سعت العديد من الدول نحو تحقيق هذا المنهج الجديد كون المناهج المطبقة سبقا أصبحت غير مستدامة مما يحتم ضرورة إيجاد بديل جديد يستجيب لمستجدات المرحلة الراهنة وصالح للتطبيق في مختلف المجالات وفي جميع المستويات.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة الى ان التنمية المستدامة هي عملية تهدف الى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، كما ان مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا مند منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتعددت تعريفاتها كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة ،ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والافراد لتحقيقها ، هذه المؤشرات تعمل كمرأة تعكس الوضع الحالي للدول في مجالات مختلفة مثل :الاقتصاد، البيئة والمجتمع وتساعد في تحقيق التحديات والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة ،فهي عملية مجتمعية يجب ان تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ، ومورد واحد،تتطلب التنمية المستدامة توازنا بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، والعدالة الاجتماعية.

وللوصول إلى تطبيق جيد وفعال للتنمية المستدامة فانه يتطلب معالجة جملة من النقاط وتقديم بعض التوصيات والتي نوجزها في مايلي:

- ✓ توفير إطار تشريعي اللازم بتنفيذ سياسات التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد البيئية.
- ✓ حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا وتنميتها.
- ✓ نشر الوعي في الأوساط المجتمعية بضرورة الاهتمام والحفاظ على الموارد واستغلالها بعقلانية.
- ✓ الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة والمتجددة وتطوير التكنولوجيات الصديقة للبيئة.
- ✓ حماية وتثمين والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وحفظها للأجيال القادمة.

- ✓ الاهتمام الجاد بمشكلة التصحر، ومشكلة ندرة المياه ومشكلة توفير الطاقة الكهربائية، وهذه العملية تتطلب زيادة التخصيصات المالية والاستعانة بالخبرات والمهارات المحلية والأجنبية لمعالجة التردي الواضح في هده الجواني الثلاثة.
- ✓ وضع ضوابط صارمة لمنع القيام بتصريف المخلفات الصناعية او الزراعية او ...الخ.

قائمة الهوامش والاحالات

[1] معلوف،لويس،الطلاب،منجد،(1998).مراجعة فؤاد البستاني، (ط22) ، دار المشرق، بيروت، ص839.

[2] بن حماد الجوهري، إسماعيل، (2005).معجم الصحاح، دار المعرفة ، بيروت، ص63.

[3] عتروس،سيف الدين، (2018). تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، ص81.

[4] دوناتورمانو، (2003) .الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، ص56.

[5] جميل سلام ،منى،و محمد علي،مصطفى،(2014).التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص160.

[6] كافي،مصطفى يوسف، (2013).اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص 79.

[7] بن علية،لخضر، (2018).دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص18.

[8] المنظمة العربية للتنمية الإدارية: (2006).المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة " التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، ص ص 54-55.

[9] بن علية،لخضر،(2018).مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

[10] جباري، عبد الجليل،(2018).أهمية تطوير الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 123-126.

[11] شحاته،حسن،عوض، محمد حسن،(2016).البيئة والتنمية المستدامة،ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر،ص ص130-135.